بعد فشل أنصار الرئيس المعزول في الوصول إلى ميدان التحرير

قتيل وجرحى في حادثة اعتداء جماعة الإخوان على معتصمي ميدان (التحرير)

الجيش الثالث يكثف دورياته لحماية أهالي السويس بعد اعتداءات الإخوان

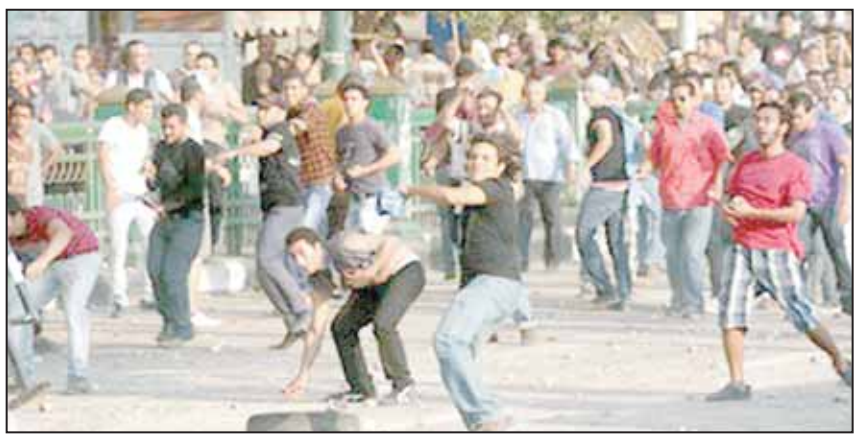

■ **القاهرة / متابعات :**

فشل أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في الوصول إلى ميدان التحرير بعد خروجهم في مسيرة بدعوى الوصول إلى محيط السفارة الأمريكية، ولكنهم اشتبكوا مع المعتصمين بالميدان، واستطاع المتظاهرون دفعهم إلى الانسحاب والعودة في اتجاه كوبري الجامعة القريب من طريق كورنيش النيل والوقوف هناك بعد نشوب اشتباكات بينهم مع متظاهري التحرير، وشكلت قوات الأمن المركزي كردونا أمنيا بطريق الكورنيش بمحيط السفارة الأمريكية.

وبدأت الاشتباكات بين مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي وبين المتظاهرين في ميدان التحرير، في محيط جامعة الدول العربية، وبالقرب من كوبري قصر النيل، حيث استخدم الطرفان الألعاب النارية والشماريخ وبعض طلقات الخرطوش.

وسمع دوى إطلاق أعيرة آلية في محيط ميدان التحرير، أثناء الاشتباكات الدائرة على كوبري قصر النيل، بين المشاركين في المسيرة المتجهة من شباب الإخوان المسلمين إلى السفارة الأمريكية، فيما تمكن شباب الإخوان من الوصول لمحيط فندقي شبرد وسميراميس، واقتربوا من محيط السفارة.

وانتقلت الاشتباكات بين شباب جماعة الإخوان المسلمين، وبين متظاهري ميدان التحرير، إلى محيط فندقي شبرد وسميراميس بطريق كورنيش النيل بعد أن شن شباب التحرير هجومهم على شباب الإخوان، مما أجبرهم على التراجع إلى سميراميس، ودارت هناك ما يشبه حرب شوارع بين الطرفين.

ودفعت قوات الجيش عددًا من المدرعات والمصفحات إلى محيط جامعة الدول العربية، عند مدخل ميدان التحرير، باتجاه كوبري قصر النيل، والذي أصيب بشلل مروري تام، وذلك لوقف الاشتباكات الدائرة الآن بين المتظاهرين في ميدان التحرير وأنصار المعزول مرسي.

وبدأت البواخر والمركبات النيلية في الإبحار بعيدا عن فندقي شبرد وسميراميس، وذلك تحسبا لإشعال النيران فيها أثناء اشتباكات أنصار المعزول ومتظاهري التحرير.

كما تم القبض على 7 من مؤيدي المعزول مرسي من أعضاء الإخوان المسلمين، بينهم اثنان بحوزتهما أسلحة في اشتباكات التحرير.

من جهة أخرى شهدت محافظة السويس، فجر أمس الاثنين، اشتباكات عنيفة بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصار الرئيس المعزول، ومواطنين بميدان الأربعين والترعة، استمرت 7 ساعات متواصلة، مما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من المصابين جراء تبادل لإطلاق النار بين الطرفين.

وتجمهر العشرات من أنصار الرئيس المعزول بميدان الأربعين، وتنظيمهم مسيرات من المساجد الكبرى بالمحافظة، للتنديد بعزل مرسي، وللمطالبة بعودته مرة أخرى للحكم ومحاكمة قادة القوات المسلحة، حيث رفع المتظاهرون لافتات عليها صور محمد مرسي، حيث استمرت المسيرة قرابة الساعة ونصف الساعة.

وشَهِدَ ميدان الأربعين بالسويس اشتباكات قوية بالأسلحة النارية بين مسيرة للإخوان تؤيد محمد مرسي، وأهالي وبائعين ونشطاء سياسيين، جاء ذلك بعد أن قامت المسيرة بالدخول إلى ميدان الأربعين والهتاف ضد النشطاء.

وقال شهود عيان، إن الإخوان هم من دخلوا إلى الميدان وهاجموا النشطاء بالميدان بالأسلحة النارية، ثم انتقلت الاشتباكات مع الأهالي من ميدان الأربعين إلى ميدان الترعة بالسويس حيث يشهد الميدان اشتباكات عنيفة بالرصاص الحي، فيما تواجدت 6 سيارات إسعاف في مكان الاشتباكات تحسبا لسقوط أي مصابين.

وقال مصدر عسكري إن قيادة الجيش الثالث الميداني قررت تكثيف دوريات الشرطة العسكرية بجميع أنحاء محافظة السويس والمناطق العشوائية والأحياء الشعبية ابتداء من صباح أمس الاثنين، كإجراء تأميني لتكثيف تواجد الجيش بين المواطنين وحمايتهم بعد الاشتباكات التي شاهدتها السويس.

وأضاف أن جميع المناطق الحيوية تحت سيطرة الجيش تماما وبها قوات تأمين بشكل مكثف وخاصة منطقة المجرى الملاحي لقناة السويس ونفق الشهيد أحمد حمدي والمنشأة والمباني الحكومية المهمة بالسويس.

وقال الدكتور عبد المنعم سالم، مدير مستشفى السويس العام، إن جميع المصابين في اشتباكات الإخوان والمواطنين خرجوا من مستشفى السويس العام، ولم يبق سوى حالة أو حالتين مازالتا تحت الملاحظة لإصابتهما بجروح قطعية كبيرة.

وأعلنت مديرية الصحة بالسويس عن أن الحصيلة النهائية لاشتباكات فجر أمس، بلغت 99 حالة من بينهما 30 بالخرطوش، حيث استقبلت مستشفى السويس العام، 75 حالة بينهم 3 أطفال، واستقبل مستشفى التأمين الصحي بمنطقة بور توفيق 24 مصابا، بينهم 4 مصابين بخرطوش في العين، وتم نقلهم إلى مستشفى بالزقازيق ومصاب آخر بطلق ناري في الكتف.

وأعلنت قوى وحركات ثورية، تنظيمها مظاهرات وفعاليات بميدان الأربعين، للتنديد باعتداء أنصار الإخوان المسلمين على الأهالي بالخرطوش، وللمطالبة بمحاسبة المسئول عن هذه العمليات الإجرامية التي أشرف عليها أنصار المعزول محمد مرسي.

وقال مصطفى السويسي، منسق حملة تمرد بالسويس، إن هناك دعاوى بالفعل وجار التنسيق مع جميع شباب الحركات السياسية وجبهة الإنقاذ وكافة النشطاء للنزول إلى الميدان والتظاهر والمطالبة بالتدخل الحاسم والسريع لقوات الجيش والشرطة والقبض على دعاة الإرهاب والعنف بالشارع المصري.

وأضاف السويسي نطالب من جميع المتضررين في اشتباكات الأمس (أمس الأول) سواء مصابين أو أشخاص تم تكسير محلاتهم أو سياراتهم أو أي ممتلكات خاصة بالتوجه إلى أقسام الشرطة وتحرير محضر ضد هذا الفصيل السياسي لأنهم لن يسمحوا بجر مصر إلى حرب أهلية وأن تكون الدماء والاشتباك وسيلة لحل المشاكل السياسية.

وطالب السويسي قوات الجيش الثالث بسرعة إلقاء القبض على المتورطين في أحداث العنف والمعروفين بالاسم للجميع وللجهات السيادية، مطالبا بالقبض العاجل على قيادات مكتب الإرشاد والإخوان المسلمين المطلوبين على قضايا أحداث العنف بالقاهرة لأنهم شركاء أساسيين في أي أحداث تشهدها الميادين العامة بجميع أنحاء الجمهورية.

نشطاء الإدانة والندامة!!

‹محمد الدسوقي رشدي

كنت أتمنى أن أعود لك بعد فترة الانقطاع لكي نكتب معا عن المستقبل، عن الكيفية التي يمكننا من خلالها تفعيل الآلية اللفظية الشهيرة «التكرار بيعلم الشطار»، وتطبيقها على واقعنا الذي تتكرر أخطاؤه دون أن نتعلم وكأننا للعناد والغباء والانحياز أصبحنا عبيدا.

ماباليد حيلة ياعزيزي، وما للدم من نهاية طالما لم تنجح في القصاص له منذ البداية، وطالما بقيت دماء أحمد بسيوني، والشيخ عماد عفت، والحسيني أبو ضيف في أرض التيه، لا قصاص لها ولا إنجاز سياسي أواجتماعي ينزل كالماء بردا وسلاما على نار فقدانهم، ستذهب دماء سيدات المنصورة كما ذهبت دماء من قبلهم، لا لشيء سوى لصالح نخبة سياسية طامعة في سلطة، ومجموعة من القيادات الدينية والشيوخ الذين أصابهم دنو السلطة، وتدليها بين أيديهم بالشراهة إلى كل ما هو «هبل» و«هطل».

ياعزيزي لقد عدت لأكتب لك مجددا بعد فترة من العزلة في زمن أصبح الواحد فينا مضطرا لأن يرفع فوق صدره لافتة مكتوبا عليها ألف بيان إدانة لأحداث الحرس الجمهوري، واشتباكات المنصورة، لكي ينتزع إشادة الناس بأنه معتدل ومنصف، وكأن الجميع قد اتفق على تسويق نفسه في صورة الناشط السياسي «المختلف»، حتى ولو تم ذلك على جثة الواقع أو على أشلاء البحث عن الحلول، طالما الثمن سيظل مجرد بيان إدانة منفصل عن الواقع، ويهاجم الجميع (شعبا وجيشا وشرطة وإخوانا وسلفيين).. هكذا المعادلة، فجر قنابل الإدانة في مواجهة الكل، وكأنك العاقل الوحيد، بينما الواقع يقول إنك ربما تكون أفسد من يعيش داخل هذه المنظومة.

أنا أتفهم كثيرا كل هؤلاء الذين تعانى رؤوسهم من «بطحات» سابقة، تدفعهم للصراخ بالإدانة والإتجار في إدانة كل حادث، دون الانتقال للخطوة التالية لعملية النحيب والشجب، سواء بفضح أسباب تلك الاشتباكات أو التظاهرات التي تسيل دماء المصريين بسببها، أو بالبحث عن الجاني الحقيقي سواء كانت سلطة لم توفر الحماية لكل مظاهرة، أيا كان طيفها السياسي، أو كانت قيادة حزبية أو دينية جشعة لدرجة تدفعها للتضحية ببعض البيادق من أجل حماية صاحب التاج.

وإن كنت أتفهم نفسية هؤلاء المنفصلين عن الواقع، الراغبين في تسويق مثاليتهم المزيفة المعادية للمنطق، بحثا عن رضا الجميع، فأنا لا أتفهم أبدا كيف لهذا الجيل الشاب الذي كان دوما ساخرا وغاضبا من الحكام العرب الذين أمضوا عهودهم وهم يصدرون الكثير من بيانات الإدانة والشجب والاستنكار والبكاء على الدم الفلسطيني، وكنا جميعا نرى في بيانات الإدانة التي تصدرها السلطة العربية نوعا من أنواع الأفعال المنفصلة عن الواقع، وكان بعضنا يصفها ببيانات العار والخيانة، ويخرج المحلل السياسي والمفكر الاستراتيجي من بيننا ليشرح آلاف السطور حول ضرورة تجاوز نقطة بيانات الإدانة والانطلاق في البحث عن أسباب الجريمة ومواجهتها.

اليوم وقد ظن البعض منا أن مستوى نضجه تخطى نضج ثمرة المانجو في شهر يونيو، نرتكب نفس جريمة الحكام العرب التي كنا نصفها يوما بالعار والخيانة، اليوم نعتبر «استيتيوس» الإدانة للدم المصري بطولة، اليوم نعتبر أننا أدينا واجبنا نحو الشهداء لأننا أطلقا «تغريدة من 140 حرفا على تويتر، ووقعنا باسمنا الثلاثي على بيان يستنكر الحادث.

وحينما ينطلق أحدنا إلى ماهو أبعد من ذلك، حينما يدرك البعض أن إدانة الدم فعل إنساني، لا يحتاج للترويج أو الإتجار به في وسائل الإعلام، وينطلق ليبحث في شؤون الواقعة عن سبب وعن مجرم وعن محرض يحوله أصحاب المصلحة إلى جانٍ.

اليوم يا عزيزي أصبح كاتب تغريدة إدانة قتل نساء المنصورة بطلا، بينما الخائن والفاقد للإنسانية هو المحقق الذي يسأل عن القيادات التي أساءت تقدير الموقف وذهبت بالنساء والأطفال في مسيرة داخل منطقة عشوائية مشهورة بالبلطجة وأعمال عنف، وهو يعلم تماما أن الشرطة مجرمة للدرجة التي لن تدفعها لتجاوز الخصومة مع الإخوان، والتدخل لحماية مظاهرات الجماعة، وأنه هو – أي ذلك القيادي- مجرم للدرجة التي تدفعه للسؤال عن تدخل الشرطة لحمايته، وهو يعلم أنه سيشتبك معها بمجرد ظهورها في كادر الاشتباكات.

الإدانة وحدها ربما تكفيك للحصول على لقب «الناشط الحلو» الذي يحظى برضا الجميع، ولكنها لن تكفي أبدا لإستعادة حقوق الشهداء والمصابين، أنت في حاجة لأن تعدل في توجيه تهمة الإجرام لقيادات الإخوان، التي تذهب بمسيرات الشباب والنساء إلى حيث مناطق الموت، بحثا عن صور وقصص للتعاطف، وللفاشل محمد مرسي، والكارهين أنفسهم في مكتب الإرشاد، لأنهم خلقوا كل هذه الكراهية للإخوان داخل صدور المصريين، أنت مضطر لأن تدرج كل هذا تحت نفس بند الجريمة التي ارتكبتها الدولة بأجهزتها الأمنية، حينما خانت العهد والميثاق وتركت مواطنين مصريين في مظاهرة دون حماية.

جدل واسع بعد إقرار قانون هيئة صياغة الدستور بليبيا

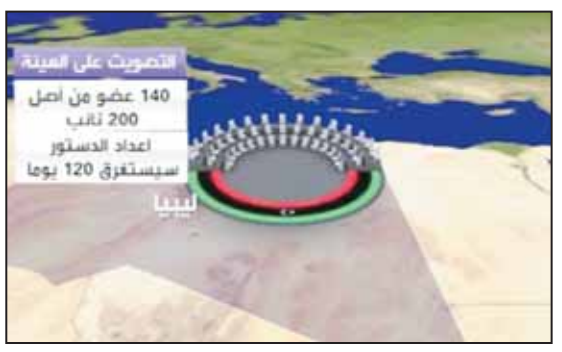

■ **طرابلس / متابعات :**

أثار قانون هيئة صياغة الدستور الذي أقره المؤتمر الوطني الليبي العام خلافات سياسية حادة، أعلن على إثرها ممثلو أقليات التبو والأمازيغ والطوارق مقاطعتهم لانتخابات اللجنة، بسبب ما قالوا إنه عدم توافر آليات احترام خصوصياتها الثقافية.

وتتكون هيئة صياغة الدستور التي أقرها المؤتمر الوطني الليبي من 60 عضواً ينتخبون من الشعب، يمثلون بالتساوي أقاليم ليبيا الثلاثة، برقة شرقاً وفزان جنوباً وطرابلس غرباً.

واعتمد قانون الهيئة بعد تأجيله عدة مرات وقد صوت له 140 عضواً من أصل 200، وسيتعين على لجنة كتابة الدستور صياغته في غضون 120 يوماً.

وتضع الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قوانين تنظم البلاد بدءاً من نظام الحكم ولغة البلاد الرسمية، مروراً بوضع المرأة والأقليات وصولاً إلى دور الشريعة في الدستور، لكن الدستور الليبي يصطدم بالصعوبات مجدداً، فرغم أنه لم ير النور بعد، فإن تجاذبات سياسية تهيمن على المشهد.

وبدأت هذه التجاذبات قبيل اعتماد قانون الهيئة، الذي يحدد شكلها واختصاصاتها وعدد أعضائها باستقالة النائب الأول لرئيس المؤتمر جمعة عتيقة، وذلك قبل أن تتفجر الخلافات حول بعض مواد القانون بين كتل تحالف القوى الوطنية والإسلامية والليبرالية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والأقليات غير العربية، ممثلة في الأمازيغ والطوارق والتبو، ويتعلق الخلاف بالأساس في نسبة تمثيلها في هيئة صياغة الدستور.

وأدى هذا الأمر إلى انسحاب الكتل البرلمانية الممثلة للقبائل الأمازيغية الثلاث، ولا تعتبر المسألة العرقية وحدها العقبة في وجه الدستور فمنظمات المجتمع المدني نددت بتمثيل المرأة في الهيئة بنسبة 10 %، ورأت هذه المنظمات أن الأمر يعد انتكاسة بالنظر إلى تمثيلها في المؤتمر الوطني.

ضمن أسوأ موجة للعنف خلال خمس سنوات..

مقتل (22) عسكريا في نينوى بالعراق

■ **بغداد / متابعات :**

قال مسؤولون عراقيون إن 22 شخصا قتلوا في هجوم على دورية للجيش في محافظة نينوى شمالي العراق، إضافة إلى ثلاثة مدنيين.

وقال ضابط شرطة وُجد في منطقة الهجوم إن أربعة مدنيين على الأقل أصيبوا بجراح.

وقد أكد مصدر طبي الأرقام التي أفصح عنها المسؤولون الحكوميون، إلا أن المصدر رفض الكشف عن هويته لوجود تعليمات بعدم التحدث عن أعداد المصابين.

يذكر أن نينوى، وعاصمتها الموصل، تعتبر من المناطق الساخنة في موجة العنف التي يشهدها العراق منذ بداية أبريل الماضي، والتي ذهب ضحيتها حوالي ألفي عراقي لغاية الآن، وتعتبر أسوأ موجة للعنف بالبلاد منذ خمس سنوات.

وأوضح ضابط الشرطة أن مهاجما انتحاريا تربص بدورية عسكرية وفجر سيارته المفخخة لدى مرورها بالقرب منه.

من جهة أخرى، قالت مصادر في الشرطة العراقية في الموصل إن أربعة من رجال الشرطة قتلوا في هجوم منفصل شهدته المدينة أيضا.

وتأتي هذه الحوادث بعد يوم من تعرض سجنين رئيسيين شمال وغرب العاصمة بغداد لهجوم من قبل مسلحين، في وقت دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الشعب لانتفاضة ضد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، وذلك على خلفية تفاقم أعمال العنف في البلاد وسقوط مئات القتلى منذ مطلع الشهر الجاري.

وأضافت تلك المصادر أن الهجومين استهدفا سجن أبو غريب غرب العاصمة بغداد، وسجن التاجي إلى الشمال منها.

وقصف المهاجمون سجن أبو غريب بالقذائف الصاروخية، وأعقب ذلك اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى استدعاء سلطات السجن طائرات مقاتلة للتدخل وتقديم الغطاء الجوي لها.

وأفادت مصادر من داخل السجن بأن ثلاثة سجناء قتلوا وجرح 15 آخرون جراء سقوط قذائف هاون.

كما هاجمت مجموعة مسلحة أخرى سجن التاجي شمال بغداد، ولم يعرف ما إذا كان المسلحون تمكنوا من إخراج سجناء من أي من السجنين.

وفي حين أعلنت وزارة الداخلية العراقية إحباطها الهجومين، ذكرت مواقع إخبارية عراقية أن «آلاف» السجناء تمكنوا من الفرار خلالهما.

وجاء هذان الهجومان بعد مرور عام على إعلان أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم «دولة العراق الإسلامية»، الفرع العراقي لتنظيم القاعدة، عن عملية «هدم الأسوار» وهدفها إخراج المعتقلين بالسجون.

وقد أصدرت وزارة الداخلية العراقية بيانات تؤكد إحباط الهجومين وإفشالهما.

وضمن التداعيات السياسية المستمرة لتنامي أعمال العنف في مناطق متفرقة من البلاد خاصة في العاصمة بغداد، دعا مقتدى الصدر إلى انتفاضة على الحكومة برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وحذر مقتدى الصدر مما وصفه بالصمت المطبق الذي يمارسه البعض تجاه التداعيات الأمنية التي يشهدها العراق مؤخرا. وقال إنه لم يعد يطيق الوقوف ساكتا إزاء ما يجري، وإنه لن يعطي الحكومة أي فرصة أخرى.

بدورها لم تبد الحكومة العراقية أي رد فعل رغم العدد الهائل لضحايا التفجيرات الأخيرة، ويتجاهل المسؤولون العراقيون الهجمات التي تقع في العراق بشكل مستمر كما تتجاهلها أيضا وسائل الإعلام الرسمية أو تحاول التقليل من أهميتها.

وتزامنا مع دعوة الصدر، أصدر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بيانا جاء فيه «ندين ونستنكر التفجيرات الإجرامية الآثمة التي استهدفت أهلنا في بغداد ومحافظات عدة والتي تأتي ضمن حملة الاستهدافات الإجرامية البشعة الرامية إلى بث الفرقة وإثارة النعرة الطائفية بين أبناء الشعب الواحد».

كما دعا النجيفي الأجهزة الأمنية إلى عدم الاستسلام لمن وصفهم بالإرهابيين والعمل على اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لحماية الأبرياء.

وطبقا لمنظمة «بودي كاونت» المهتمة بعدد ضحايا النزاعات والحروب، فإن عدد القتلى في العراق جراء العنف لهذا الشهر فقط بلغ 600 شخص.

تجدر الإشارة إلى أن معدل القتلى الشهري في العراق بلغ ذروته أثناء المواجهات الطائفية التي سادت البلاد عام 2006 و2007 حيث تعدى معدل القتلى الشهري الثلاثة آلاف ضحية.

«مرسي» ليس أولوية متشددي سيناء

قالت صحيفة «هيرالد تريبيون» الأمريكية إن وتيرة الهجمات على قوات الجيش والشرطة في منطقة سيناء الصحراوية من جانب المسلحين تكثفت منذ 3 يوليو عقب الإطاحة بالرئيس المصري «محمد مرسي» من السلطة، ولكنها كانت مقتصرة على المناطق الصحراوية المعزولة.

وأشارت الصحيفة إلى أن إستراتيجية الهجمات بدأت تختلف، حيث وقعت هجمات أمس الأحد في قلب مدينة العريش وأسفرت عن مقتل مدني و4 من قوات الأمن.

وأوضحت الصحيفة أنه بالنسبة للمتشددين في سيناء، فإن عودة الرئيس المعزول «مرسي» ليست هي الأولوية ولكن هدفهم الأسمى هو طرد قوات الجيش والسلطة الحكومية من المنطقة لإقامة إمارة إسلامية.

وأضافت الصحيفة أن الإطاحة بالرئيس «مرسي» على يد قوات الجيش، أخذ من المسلحين زعيم ينظر إليه على أنه كبح جماح الحملات الأمنية ضدهم.

ولفتت الصحيفة إلى أن هجمات الأحد أبرزت مدى الأزمة التي تواجهها الحكومة المؤقتة من اجل استعادة الاستقرار بعد أكثر من عامين من الإضطرابات منذ الإنتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق «حسني مبارك».

وذكرت الصحيفة أنه بعد هجمات أمس الأول وصلت حصيلة عدد الوفيات إلى 14 من رجال الشرطة والجنود الذين قتلوا في سيناء فقط بعد الإطاحة بالرئيس «مرسي»، فضلا عن 4 مدنيين على الأقل.

(الجزيرة) و(العربية) تتنافسان لرسم مستقبل مصر

تحت عنوان «القنوات التليفزيونية العربية تتنافس لوضع خطوط المعركة بمصر»، أعدت مجلة (جلوبال بوست) الأمريكية تقريرًا عن دور الإعلام في توجيه المشاهدين لسياسة الجهة المانحة والممولة للقناة التليفزيونية وأعطت أمثلة على ذلك قناة العربية السعودية والجزيرة القَطرية.

وقالت المجلة إن الإطاحة بالرئيس المصري «محمد مرسي» أثارت حربًا إعلامية بين تلك القناتين الإخباريتين الرئيسيين المتنافستين في العالم العربي.

وسلطت المجلة الضوء على أول خلافاتهم خلال عام 2011 في ثورات الربيع العربي عندما عرضت القنوات التليفزيونية على التوالي وجهات النظر السعودية والقطرية في تغطيتها للأحداث التي تشهد نموًا سريعًا، كما يقول المحللون.

ويقول المحلل السعودي عبدالله الشمري: «الربيع العربي أدى إلى حالة من الاستقطاب في وسائل الإعلام العربية، حيث أصبحت كل من قناتي (العربية) (الجزيرة) أكثر قلقًا بشأن تقديم آراء مموليهم أكثر من تقديم وجهة نظر مهنية وموضوعية ما أدى إلى فقدانهم مصداقيتهما في مواجهة غيرهما من القنوات الإخبارية الناطقة بالعربية مثل (فرانس 24) و(سكاي نيوز العربية).

وأكد «الشمري» أنه يتم اختيار المحللين للظهور على قناتي (الجزيرة) و(العربية) بعناية لدعم مواقفهما.